الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/OES/2011/WG.1/Report
14 October 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجـــلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

اجتماع فريق خبراء رفيع المستوى حول رؤية الإسكوا وإطار عملها في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها المنطقة بيروت، 20-21 أيلول/سبتمبر 2011

موجـــز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق خبراء رفيع المستوى في بيروت في 20 و 21 أيلول/سبتمبر 2011، للنظر في مجموعة من المواضيع، أبرزها إطار عمل الإسكوا وأهدافها الإستراتيجية. وركزت المناقشات على ضرورة إعادة النظر في رؤية الإسكوا وإطار عملها في ظل التحديات غير المسبوقة التي تشهدها المنطقة العربية جرّاء الثورات التي اجتاحت عدداً من بلدانها.

وفي ختام الاجتماع، توصّل المشاركون إلى مجموعة من أولويات العمل التي ينبغي أن تركّز الإسكوا عليها في المرحلة المقبلة في ظلّ التغيرات الدراماتيكية التي طرأت في بعض البلدان العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- نتائج الاجتماع	3	3
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	37-4	4
ألف- رؤية الإسكوا وإطار عملها.....	5-4	4
باء- الأهداف الإستراتيجية للإسكوا.....	35-6	5
جيم- مناقشة عامة	37-36	12
ثالثاً- تنظيم الاجتماع	41-38	13
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	38	13
باء- الافتتاح	39	13
جيم- الحضور	40	13
دال- جدول الأعمال	41	13
المرفق- قائمة المشاركين		14

مقدمـــة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق خبراء رفيع المستوى في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 20 و21 أيلول/سبتمبر 2011 بحضور السيدة ريما خلف، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا.

2- يهدف هذا الاجتماع إلى توفير منتدى لمناقشة التحديات التنموية الراهنة والمستقبلية التي تواجهها الدول العربية في ظلّ التحركات الشعبية التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى تحديد الأهداف والخطوات اللازمة من أجل تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة التحديات التي تعترض تحقيق هذه الأهداف. ويأتي هذا الاجتماع في وقت تقوم فيه الإسكوا بإعداد إطار عملها الإستراتيجي لعاميْ 2014 و2015 بما ينسجم مع المستجدات الإقليمية والدولية. ويتضمن هذا التقرير خلاصة للمناقشات وأهم النتائج والتوصيات.

أولاً- نتائج الاجتماع

3- خُصصت هذه الجلسة لاستعراض خلاصة المناقشات وأهم النتائج والتوصيات فيما يتعلق بتحديد أولويات عمل الإسكوا في المرحلة المقبلة في ظلّ التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية. وفيما يلي أبرز هذه النتائج والتوصيات:

(أ) تزويد البلدان الأعضاء بتحاليل متخصصة حول الرابط بين الديمقراطية والتنمية؛

(ب) تحديد الشركاء غير الحكوميين المحتملين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة من أجل معالجة الآثار السلبية للعولمة على التنمية في المنطقة العربية؛

(د) العمل على توفير بيانات مفصلة وشفافة في إطار الأهداف الإستراتيجية الخمسة للإسكوا؛

(هـ) تعزيز الموارد البشرية في إطار التنمية المستدامة، وتحديداً من خلال وقف هجرة الأدمغة؛

(و) تعزيز الحكم السليم من خلال توفير الخبرات للقطاع العام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ز) توفير نماذج العدالة الاجتماعية في المنطقة مع التركيز على العدالة الانتقالية؛

(ح) بناء قدرات القطاع العام من أجل تسهيل الانتقال إلى الديمقراطية؛

(ط) تعزيز الشفافية؛

(ي) بناء قدرات البلدان الأعضاء لتمكينها من إعداد سياساتها التنموية الخاصة بها؛

(ك) تعزيز التكامل الإقليمي للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة؛

(ل) إدارة النزاعات على الحدود وكذلك النزاعات على الموارد الطبيعية بين البلدان العربية؛

(م) وضع نظام إنذار مبكر للنزاعات؛

(ن) اعتماد الديمقراطية التوافقية لتعزيز الانتقال إلى الديمقراطية القائمة على المواطنة؛

(س) تشجيع وتطوير دبلوماسية وقائية مشتركة في العالم العربي؛

(ع) توفير الدعم للبلدان الأعضاء من أجل تحديد سياسات عامة تعزز المعرفة والابتكار؛

(ف) إجراء دراسة حول دور المعرفة والابتكار في دمج الشباب العربي في سوق العمل؛

(ص) العمل على إنشاء اتحاد اقتصادي بين البلدان العربية؛

(ق) رصد الآثار السلبية للاتفاقيات الثنائية على التكامل الإقليمي من خلال الإسكوا؛

(ر) وضع نموذج تنمية جديد على الصعيد الوطني والإقليمي يعتمد على النمو لتحقيق التنمية؛

(ش) تعزيز التبادل التكنولوجي من خلال نظام جمركي موحد في العالم العربي.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- رؤية الإسكوا وإطار عملها

1- الرؤية المنقحة للإسكوا

4- قدّم السيد نديم خوري، نائب الأمين التنفيذي، عرضاً حول التحديات الإقليمية ودور الإسكوا الاستراتيجي في التصدّي لها بين عاميْ 2012 و2015. وقد استهلّ عرضه بتحديد رؤية الإسكوا، حيث تشكل هذه المنظمة ملتقى مميزاً لإطلاق السياسات والدعوة إلى التغيير، والتعاون مع البلدان الأعضاء والشركاء الرئيسيين في المنطقة والعالم، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثمّ توقف عند أبرز المهام المنوطة بالإسكوا، ومنها اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وسياسات لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة لمساعدتها في تحديد أولوياتها وتوظيف قدراتها من أجل مواجهة التحديات. بعد ذلك، عدّد الأهداف الإستراتيجية للإسكوا وهي: النموّ العادل والمستدام؛ والعدالة الاجتماعية والحكم السليم؛ والتكامل الإقليمي؛ والمعرفة والابتكار؛ والمناعة إزاء الأزمات والنزاعات والتصدي لها. بعد ذلك، قدّم لمحة بالأرقام عن بعض الجوانب المتعلقة بالمحاور الخمسة المذكورة آنفاً، وختم عرضه بتحديد النتائج المرجوة من الاجتماع من أجل وضع اللمسات الأخيرة على مهمة الإسكوا وإطار

عملها ورؤيتها والأهداف الاستراتيجية للمنظمة لاعتمادها، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بحلول عام 2015.

2- تحديد إطار عمل الإسكوا

5- تلا ذلك عرض قدّمه السيد روبرتو لورنتي، مدير شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني في الإسكوا، استهلّه بالتعريف بدور الإسكوا المتمثل في تقديم المشورة الفنية، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المهام، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإقليمية المعنية. فبرامج الإسكوا، تمتد عادة على سنتيْن وتتوزّع بين الإطار الاستراتيجي وميزانية البرنامج، وتتولى الدول الأعضاء إعداد هذه البرامج ضمن إطار العمل الإستراتيجي لتُرفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليها قبل عاميْن من بدء تنفيذها. وأشار السيد روبرتو إلى أنّ العمل جارٍ حالياً على إعداد إطار العمل الإستراتيجي لعاميْ 2014-2015، وأنّ الإسكوا أعدّت جدول أعمال جديد يأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على المنطقة العربية. واختتم عرضه بالتذكير بأهداف الإسكوا الإستراتيجية الخمسة وبدعوة المشاركين إلى تحديد الأولويات لعمل المنظمة من أجل تحقيق هذه الأهداف، واستفادة البلدان الأعضاء إلى أقصى حد من الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها الإسكوا.

باء- الأهداف الاستراتيجية للإسكوا

1- النمو العادل والمستدام

6- يهدف البند الأول من هذه الجلسة إلى تحديد عدد من الأولويات لمساعدة الإسكوا على تحقيق الهدف الأول من أهدافها الإستراتيجية والمتمثّل في النمو العادل والمستدام في ظل الواقع الجديد الذي تفرضه الثورات التي اندلعت في عدد من البلدان العربية، وذلك من أجل توجيه هذه البلدان ودعمها في مسار التغيير الذي تنتهجه تجنّباً لأيّ نتائج عكسية.

7- توّلت السيدة مهى الخطيب، وزيرة السياحة والآثار السابقة في المملكة الأردنية الهاشمية، إدارة هذه الجلسة التي تطرّق فيها المشاركون إلى جملة من المواضيع، فيما يلي عرض لأبرزها:

8- طالب المشاركون بإعادة النظر بالمفاهيم الأساسية والمصطلحات وتعريفها خصوصاً في ظل الأوضاع المستجدة في المنطقة، وشدد الحضور على أهمية تعريف ما يلي:

(أ) العدالة (مكونات العدالة، اجتماعيا، سياسيا... الخ)؛
(ب) الشركاء الفعليين للتنمية المستدامة والمنصفة (ما هي الآلية المعتمدة لتصنيف الشركاء)؛
(ج) الوحدة العربية والتكامل العربي.

9- بداية، تمنّى المشاركون على الإسكوا استبدال مصطلح "نمو" بـــ "تنمية" حيث أنّ النمو ليس إلا وسيلة من وسائل تحقيق التنمية، وان الهدف الأساسي للإسكوا يجب أن يكون التنمية وليس النمو. وقد اتُفق على معالجة هذه المسألة في وقت لاحق. بعد ذلك أشار عدد من المشاركين إلى ضرورة إعادة النظر في بعض المصادر التي تحصل الإسكوا من خلالها على البيانات والإحصاءات التي تستند إليها في إعداد دراساتها،

حيث أنه لا يمكن الاعتماد فقط على هذه المصادر، وعليه، ينبغي التأكد من صحة ومصداقية هذه البيانات والإحصاءات قبل اعتمادها. أما فيما يخص العدالة الاجتماعية فقد اقترح أحد المشاركين مقاربة مفهوم العدالة في مجال التنمية من أربع نواحٍ هي التالية: العدالة بين شرائح وفئات المجتمع؛ والعدالة بين النساء والرجال؛ والعدالة بين الجهات والمناطق؛ والعدالة بين الأجيال. كما تمّ تسليط الضوء على وجوب تحديد مؤشرات التنمية المستدامة إذ لا يُمكن قياس التقدّم في غياب مثل هذه المؤشرات.

(أ) العدالة الانتقالية

10- ركز الحاضرون على أهمية جهود الإسكوا والأمم المتحدة في مجال تضمين لغة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمنصفة في الدساتير والقوانين في المنطقة. وفي هذا المجال اقترح المشاركون أن تضع الإسكوا قائمة بالمعايير التي يجب أن تصاغ على أساسها الدساتير والقوانين بشكل يضمن العدالة الاجتماعية والشفافية. كما ركّز الحضور على ضرورة تضمين لغة التنمية وما تنطوي عليه من مفاهيم في الدساتير والأدبيات السياسية، ولعلّ المفهوم الأبرز في هذه المرحلة هو مفهوم العدالة الانتقالية المتمثل في كشف الحقيقة، وتعويض الضحايا، والمساءلة. وفي هذا الإطار، يتوجّب على الإسكوا إيلاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم وتخصيص ورشات عمل لهذه الغاية في المستقبل.

(ب) المعلومات والمؤشرات

11- تركز النقاش بشكل كبير على ضرورة أن تعيد الإسكوا النظر بكافة الإحصاءات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في السابق، وتحديداً، ما تمّ كشفه إثر الثورة في تونس، حول مدى التلاعب بالأرقام والدراسات التي تبنتها الأمم المتحدة كدليل على نجاح "النموذج التونسي" في التنمية. من هنا، تبرز الحاجة إلى تنويع مصادر المعلومات والحرص على مصداقيتها وموثوقيتها واستقلاليتها عن أيّ تدخّل سياسي. بالتالي، من الضروري ألاّ تحصر الإسكوا مصادرها بالجهات الحكومية، بل أن تنفتح على المجتمع المدني ومؤسساته وتستعين بها. وتطرق الحضور إلى قياس المؤشرات والبنية التحتية للإحصاءات والمعرفة في المنطقة العربية عامة، وإلى ربط هذا الموضوع بمفهوم جديد للتنمية المستدامة بشكل خاص. وهنا طلب ممثل الإسكوا أن يرفع النقاش بهذا الموضوع إلى المستوى السياسي، وحث الحكومات على تعزيز عمل القطاع الإحصائي.

12- وأشار المشاركون أيضاً إلى أنّ الاستفادة من التجارب الناجحة أمر بالغ الأهمية، مع الحرص على عدم استنساخ هذه التجارب نظراً لخصوصية كلّ بلد، بل استخلاص العِبر منها واعتبارها مصدر وحي وإلهام من أجل التغيير. ومن هذه التجارب، مثلاً، التجربة الكورية الجنوبية، والتجربة الإندونيسية، وتجربة أمريكا اللاتينية. وقد توافق المشاركون على ضرورة التعامل مع البلدان كل حسب الحالة التي يشهدها، ضمن مجموعات يُمكن تحديدها على النحو التالي: مجموعة أولى تضم البلدان التي حصل فيها التغيير وهي تمرّ الآن بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، بالتالي تُعطى الأولوية فيها لمفهوم العدالة الانتقالية. المجموعة الثانية التي تضمّ بلداناً لا تزال معالم المرحلة المقبلة فيها مُبهمة، وهي بلدان لا يُمكن للإسكوا أن تضطلع بأيّ دور فيها في الوقت الراهن. أما المجموعة الثالثة فتشمل البلدان التي يجري فيها التغيير بشكل سلمي، ويُمكن للإسكوا أن تشارك في هذا التغيير عبر ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساعدة في نسج الدساتير والقوانين والتشريعات الجديدة.

13- وتساءل الحضور كذلك حول الدور المنشود لمؤسسات الأمم المتحدة والإسكوا ضمناً، في تحصين وحماية التحول الحاصل في البلدان العربية وتوجيهه نحو الطريق المنشود لا سيما وأنّ المنطقة تمرّ في مرحلة تتشابك فيها الأحداث فتبرز الانقسامات الأهلية والقبلية. من هنا، طُرح السؤال التالي: هل يجب أن تُبقي هذه المؤسسات على استراتيجياتها المعهودة القائمة على المشاريع أم تعتمد استراتيجية جديدة تركّز على السياسات؟

14- وشدّد الخبراء على عدم إمكانية تجزئة موضوع التنمية وضرورة مقاربته بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني مشيرين إلى ضرورة تعاون الإسكوا مع المجتمع المدني في بلدان المنطقة للاستفادة من المساعدات الدولية في هذا الإطار.

15- كما ركّز المشاركون على أهمية تحديد عدد من مواضيع البحث الرئيسية التي تحتاج لتخطيط مسبق بهدف طرحها على الإسكوا لكي تُطلق بدورها مشاريعها في هذا الإطار. وفي نهاية هذا النقاش، توافق الحضور على المواضيع التي تمّ التداول بها وفيما يلي موجز عنها:

(أ) الحاجة إلى توفير الأطر اللازمة لإعادة طرح مفهوم التنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة به بشكل تفصيلي؛

(ب) النظر في أساليب تكوين قاعدة البيانات في الإسكوا ومصادر هذه البيانات؛

(ج) النظر في تحديد شركاء الإسكوا في إطار التنمية المستدامة والمعايير الواجب توفرها فيهم؛

(د) توزيع الدول ضمن المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه؛

(ه) كيفية احتضان الإسكوا للدول العربية غير الأعضاء فيها في إطار التنمية المستدامة.

2- العدالة الاجتماعية والحكم السليم

16- جرى تناول الهدف المتعلق بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والحكم السليم، وقد تولّى رئاسة الجلسة السيد جورج قرم، وزير المالية السابق في الجمهورية اللبنانية. فتطرّق السيد قرم إلى أربعة من الأسباب الرئيسية التي تحول دون تحقيق الحكم السليم والعدالة الاجتماعية. ويتمثّل السبب الأوّل في الفساد الذي غالباً ما تُحمّل مسؤوليته الطبقة الحاكمة في البلد، أما الطرف المُفسد ألا وهو القطاع الخاص فمسكوت عنه دائماً وتُعتبر أيّ مبادرة يأخذها وكأنّها الخلاص الوحيد. وشدّد السيد قرم على أنّ القضاء على الفساد يتطلّب الفصل التام بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي. أما السبب الثاني فيكمن في نظام فرض الضرائب الذي يؤثر بشكل مباشر على مسألة الإنصاف والذي يُعدّ مصدراً هائلاً للفساد. وفي هذا السياق، لفت إلى أنّ الإسكوا لم تولي الاهتمام الكافي إلى مسألة المالية العامة على الرغم من دورها الهام في تحقيق العدالة. والسبب الثالث هو الإهمال شبه التام للمناطق الريفية، ممّا يستوجب بناء قدرات الهيئات المحلية للحدّ من تفاوت الموارد المتاحة للبلديات في المدن الكبرى والأخرى الكائنة في المناطق النائية. أما السبب الرابع فيتمثّل في الطابع الريعي للاقتصادات العربية التي تعوّل في مداخيلها على المصادر الطبيعية المتوفرة لديها

وهجرة الشباب علماً أنّ الحكم السليم مستحيل في ظلّ اقتصادات مماثلة، إذ إنّها تعطي الطبقة الحاكمة مزيداً من السلطة.

17- وذكر أحد المشاركين أن المنظمات والهيئات الدولية استعملت مصطلح الحكم السليم في المنطقة لأسباب سياسية معروفة. واقترح أن الظروف قد تكون مؤاتية الآن لاستعمال المصطلح الحقيقي المقصود وهو إرساء الديمقراطية.

18- بعد ذلك جرى نقاش تطرّق فيه المشاركون إلى عدد من المواضيع المرتبطة بالحكم السليم والعدالة الاجتماعية، والأسباب التي قد تحول دون توفّر هذيْن المفهوميْن، وتم اقتراح عدد من الحلول. ومن أبرز ما تمّ تداوله الحاجة إلى ترميم الهرم الطبقي بحيث تبرز طبقة وسطى ضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والتحوّل نحو الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى اعتماد مقاربة جيلية تقوم على إعادة دمج الشباب في المجتمع لأنّ تهميشهم سيكون له تكلفة باهظة.

19- وأشار المشاركون كذلك إلى أنّ التحدّث عن الحكم السليم يستوجب تمتّع المجتمع المدني بالحق في الحصول على المعلومة ليتمكّن من مراقبة أداء الجهات الحكومية. ومن المشاكل الأساسية التي تقف في وجه تحقيق العدالة الاجتماعية سوء توزيع إجمالي الناتج المحلي بين المناطق، إذ يتفاوت بين منطقة وأخرى في نفس البلد. من هنا، ضرورة توزيعه بشكل عادل على المناطق من جهة وعلى القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى لا سيما قطاع الصناعة، وعدم التركيز على قطاعات السياحة والنفط والعقارات فحسب. كما تمّت الإشارة إلى أنّ الخصخصة العشوائية تؤثّر بشكل مباشر على مفهوم العدالة الاجتماعية، لذا من الضروري التأكد من قدرة القطاع الحكومي على مراقبة هذه الخصخصة. فضلاً عن ذلك، ركّز الحضور على أهمية استقلالية القرار التنموي الذي لا يخدم المصلحة الداخلية دائما. وقد اقترح السيد قرم الاستفادة من تجارب دول شرق آسيا مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية التي أحرزت تقدّماً كبيراً على المستوى الاقتصادي، عوضاً عن التمسّك بالنموذج النيوليبرالي والتعلّق الأعمى بكلّ مفهوم يروّج له الغرب.

20- وتمّ كذلك إلقاء الضوء على الدور الكبير الذي يُمكن أن تلعبه الإسكوا في مجال الحكم السليم، إذ إنّ هذا المفهوم مبني على معايير واضحة يُمكن تطبيقها في الدول العربية، وكذلك قياس التقدّم المُحرز على هذا المستوى في المستقبل. بالتالي، فإنّ الإسكوا قادرة على تحقيق نتائج مذهلة في هذا المجال، وكذلك تعزيز قدرة المجتمع المدني في مراقبة مدى التقيّد بمبادئ الحكم السليم.

3- التكامل الإقليمي

21- اقتُرح تنظيم هذا الجزء على أساس المحاور التالية:

(أ) مكونات التكامل الإقليمي (تكامل ثقافي حضاري وليس فقط اقتصادي/أهمية قصص نجاح التكامل العربي الإقليمي/مسؤولية التكامل مع الشعوب وليس فقط الحكومات)؛

(ب) دور الجامعة العربية؛

(ج) معوقات التكامل الإقليمي (الطائفية والعشائرية/أهمية التعامل مع التعددية/حكم القانون وحق المشاركة/تعميم ونشر ثقافة التعاون الإقليمي على مستوى المجتمع المدني/مشاكل الموارد الطبيعية والمياه)؛

(د) موقف التجمعات الإقليمية من الأحداث العربية (ثورات ذات بعد وطني محلي على خلاف نموذج الستينيات/دور الإسكوا في استحضار أنماط بناء التجمعات الإقليمية).

22- في إطار البند الأول من هذه الجلسة، قدم السيد رغيد الصلح، خبير في مجال التكامل والتعاون الإقليمي، لمحة عن الدور الذي يُمكن للإسكوا أن تضطلع به من أجل تعزيز التكامل الإقليمي. ويتمثل هذا الدور في عدد من المبادرات والخطوات، أبرزها التركيز على رصد التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع الإسكوا في مجال التكامل الإقليمي لا سيما اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي، وذلك من خلال إنشاء وحدات للرصد تتمتع بالقدرات اللازمة لتأدية مهامها على النحو المناسب. وفي هذا السياق، أشار السيد الصلح إلى أنّ عدم تطبيق الاتفاقيات الصادرة عن المنظمات الإقليمية يشكّل العقبة الأكبر في وجه التكامل الإقليمي، موضحاً أن 5 في المائة فقط من القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية قد تمّ تطبيقها بين عاميْ 1945 و1979. ويُمكن للإسكوا كذلك أن تنشر التقارير والدراسات والبيانات التي تبيّن منافع التكامل الإقليمي والأثر الذي سيتركه على مواطني الدول العربية، فضلاً عن التعاون مع منظمات المجتمع المدني وجهات غير حكومية أخرى ووسائل الإعلام من أجل تعزيز مفهوم التكامل الإقليمي.

23- كذلك أشار المشاركون إلى أنّ التحركات التي حصلت في العالم العربي لها دلالة مزدوجة على مستوى التكامل، فعدوى الثورات التي انتقلت من بلد إلى آخر والشعور بالتضامن بين الشعوب، ومتابعة ما يجري باهتمام، ما هو إلاّ دلالة على الرابط الذي يجمع الدول العربية. وتساءل الحضور حول طبيعة التعاون الذي سيسود العلاقات بين الأنظمة الأميرية والملكية التي لم تتأثّر بموجة التحركات الشعبية والأنظمة الجديدة الناشئة عن الثورات، بالإضافة إلى صعوبة تحقيق التكامل الإقليمي في ظلّ المشاكل التي تواجهها البلدان العربية حالياً للحفاظ على تماسكها الداخلي في ظلّ الانقسامات المناطقية والعصبيات الطائفية والقبلية التي برزت نتيجة الثورات. كما أشار بعض المشاركين إلى أنّ التكامل مرتبط بمدى تطوّر الدولة، ليس فقط من حيث عملها المؤسساتي بل أيضاً من حيث المفاهيم التي ترعى هذا العمل. وأسف المشاركون لتلكؤ دول المنطقة في تقديم المبادرات الداعية إلى تفعيل التعاون التجاري والاقتصادي المشترك. أضف إلى ذلك أنّ كلّ خلاف سياسي ينشأ بين الدول يؤثر سلباً على علاقات التعاون بينها لا سيما على المستوى التجاري.

24- وعلى مستوى آخر، توقّف الحاضرون مطوّلاً عند مسألة الارتقاء بجامعة الدول العربية كي تشكّل أداة مرحلية لبلوغ الوحدة العربية، وهذا الأمر يتطلّب منها أن تتحوّل من جامعة حكومات إلى جامعة دول منفتحة على الشعوب والمجتمع المدني. فمبدأ التدخل الإنساني يجب أن يتفوق على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك للتصدي لعمليات الإبادة والتطهير التي تشهدها بعض الدول العربية. وبما أنّ إسقاط النظام وحده لا يكفي لتحقيق مطالب الشعوب، فقد رأى المشاركون ضرورة أن توفّر الإسكوا وغيرها من المنظمات الدولية المؤشرات اللازمة لتجسيد الثورات تمهيداً لإيجاد بدائل مناسبة للأنظمة التي تمّت الإطاحة بها.

25- وفي معرض التعليق على ما ذكر، أشارت السيدة ريما خلف إلى أنّ الإسكوا قد باشرت منذ شهر شباط/فبراير الماضي بتنفيذ أنشطة من شأنها ردم الهوة بين المنظمات الإقليمية والشباب من خلال عقد ورش عمل ولقاءات وجلسات حوار شارك فيها الشباب من تونس ومصر وليبيا، وذلك للتعبير عن مطالبهم وأبرزها

العدالة الانتقالية وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية والقضايا الاقتصادية الملحة وتلك المتعلقة بالإصلاح القانوني والدستوري. ثمّ أوضحت أنّ الإسكوا لم تحصر مفهوم التكامل بالمجال الاقتصادي بل تخطته ليشمل كافة المجالات التي تمسّ حياة المواطنين. والتكامل ينطوي على مستويين، ألا وهما الرسمي والشعبي؛ وقد تحقق تقدم ملحوظ على المستوى الشعبي على كافة المستويات مثل التنسيق بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والأدباء والمفكرين، إلخ.

26- وأشار المشاركون إلى أهمية موضوع التكامل في إطار العولمة إذ إنّه الوسيلة الفضلى للحدّ من الآثار السلبية للعولمة على المنطقة العربية والتحديات الناجمة عنها. ولعلّ الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) وما ينجم عنها من آثار وتفاعلات من شأنها أن تشجّع على التكامل الإقليمي في المجال التجاري. بالتالي، حثّ المشاركون الإسكوا على لعب دور فاعل في حلّ عقدة إنشاء الغافتا وتسريع ذلك. ومن منافع التكامل الإقليمي الأخرى، دوره في الحفاظ على الوحدة الوطنية، إذ يحول دون تدخّل البلدان القوية في شؤون البلدان الضعيفة أو الفقيرة. وقد حذر المشاركون من أثر محاولات الإدماج الفردي لبعض دول المنطقة داخل منظومة الاقتصاد الحر (الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية) لأن ذلك من شأنه أن يربط كل دولة على حدة بمركزية الصناعة الغربية مما يعطل جهود التكامل الإقليمي العربي.

27- وتمّ التطرق كذلك إلى مشكلة غياب مفهوم المواطنة في العديد من الدول العربية حيث يتمّ التعامل مع المجتمعات على أساس التعددية ممّا يرسخ الانفصال. بالتالي، يكمن التحدي الراهن في تحويل هذه التعددية إلى تنوع من خلال التأكيد على حقوق المواطنين مهما كان انتماؤهم. كما أشار الحضور إلى الدور الذي يُمكن أن تضطلع به الإسكوا في إقامة علاقات متكافئة بين الدول العربية المختلفة في إطار التكامل الإقليمي وتوفير البيئة السياسية المؤاتية لإطلاق المشاريع وضمان نجاحها، وذلك عبر إحداث تغيير ديمقراطي والاعتراف بمبدأ المواطنة وتحقيق الحكم الصالح. فالعلاقات بين الدول تشهد حالياً توترات ناجمة عن النزاعات الحدودية والصراعات على الموارد الطبيعية لا سيما المياه، مع الإشارة إلى أنّ الإسكوا تعتبر من أهم المنظمات المؤهلة لإدارة هذه الموارد.

4- المعرفة والابتكار

28- تولّى السيد طاهر كنعان، مدير المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية، إدارة القسم الثاني من هذه الجلسة، من خلال طرحه مجموعة من المحددات لمفهوم المعرفة والمفاهيم ذات الصلة مثل المعرفة التكنولوجية، واقتصاد المعرفة، وإتاحة فرص التعلّم للجميع، إلخ.

29- وخلال المناقشات، تمّ تسليط الضوء على أهمية توفير البيئة المؤاتية لاقتصاد المعرفة من خلال بناء القدرات في المنطقة العربية وتغيير التوجهات الحالية للتعليم، وهذا مجال يُمكن للإسكوا أن تشارك فيه بشكل فعّال. وأضاف المشاركون أنّ بعض المجتمعات العربية تواجه مشكلة في عدم معرفة نفسها في ظل مجتمعاتها المغلقة. ويفسّر ذلك عدم قدرة هذه البلدان على استشراف موجة الثورات التي أصابتها بسبب غياب المعلومات والدراسات الخاصة. ومن المتوقع أن يتغير هذا الواقع في حال انفتحت هذه المجتمعات واتبعت أنظمة ديمقراطية وشفافة.

30- وأكد الحضور على غياب خطط وطنية للمعرفة في العالم العربي، وشددوا على أهمية تحديد الأهداف البحثية والمعرفية على الصعيد الوطني.

31- وعلى مستوى آخر، استفاض الحضور بالحديث عن مسألة البحث والتطوير في العالم العربي والدور الذي يجب أن يضطلع به القطاع الخاص، بالتعاون مع القطاع العام، من أجل التشجيع على البحث العلمي. ومن العقبات التي تواجه ذلك الاقتصاد السياسي الريعي في الدول العربية الذي لا يحتاج إلى البحث العلمي ولا يشجّع عليه، فضلاً عن محدودية الشركات التي توفر التمويل اللازم لأعمال البحث، أو عدم توفر قسم خاص بالبحث والتطوير لدى هذه الشركات. كذلك أشار المشاركون إلى أنه في غياب أيّ مبادرة في هذا المجال من جانب القطاع الخاص، لن تتمكن الدولة منفردةً من إحراز أيّ تقدّم. من هنا، الحاجة إلى بناء شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص لبلوغ الأهداف الوطنية لاكتساب المعرفة والابتكار، داعين الإسكوا إلى احتضان الجهات المعنية بالأبحاث والإشراف عليها ودعمها. وشدّد المشاركون على ضرورة الخروج من الكلام النظري، وقيام الإسكوا بإصدار توصيات تطبيقية بهذا الخصوص ودراسة واقع كلّ بلد عربي ودمج المؤسسات المجزأة والمبعثرة.

32- كما عدّد الخبراء الشروط الواجب توفّرها لبلوغ المعرفة وهي: الحرية، والاستقلالية، وتعيين مسؤولين عن التعليم من المعنيين بالمعرفة. فالوضع الراهن للقطاع التعليمي في المنطقة العربية يحتاج إلى تصحيح وتعديل، إلاّ أنّ كل الجهود المبذولة حالياً نحو التغيير تبقى تحولات شكلية تضرّ أكثر مما تنفع على الرغم ممّا يُخصص لها من موارد. فكلّ ما تقوم به البلدان العربية هو استيراد المعرفة من الخارج واستنساخها على المستوى المحلي، لدى فإنّ اكتساب المعرفة لا يتم إلاّ من خلال تصحيح البنية التعليمية وبهامش من الحرية والاستقلالية. وينطبق الأمر نفسه على الإعلام الذي يُعتبر شريكاً في عملية نقل المعرفة لا سيما وأنّ المواد التثقيفية باتت شبه غائبة عنه بعد خصخصته. وفي هذا السياق كذلك، تمت الإشارة إلى أهمية وضع ضوابط وطنية وإقليمية لعملية التعليم فيما يتعلق بالمستوى والنوعية، بالإضافة إلى العمل على توحيد المناهج المتبعة في المؤسسات التربوية كافة.

5- المناعة إزاء الأزمات والنزاعات والتصدي لها

33- تولّى إدارة هذه الجلسة السيد حسين شعبان، أكاديمي وخبير في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي، مشيراً إلى أنّ الإسكوا تلعب دوراً في كافة مراحل النزاعات، خاصة وأنها تسعى إلى تكريس المعايير التي تحول دون وقوع النزاعات كالعدالة الاجتماعية، والحكم السليم، ومجتمع المعرفة، والتكامل الإقليمي. وفي حال نشوب الصراعات، تقوم بمساعدة البلدان خلال هذه الفترة للخروج منها، وحين تنتهي هذه النزاعات يبدأ دور الإسكوا في دعم الدول لإرساء العدالة الانتقالية وكشف الحقيقة وتعويض الضحايا.

34- وخلال النقاشات التي دارت، تمت الإشارة إلى ضرورة مساهمة الإسكوا في رصد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء النزاعات والسعي إلى حلها تجنباً لوقوعها. كما أوضح بعض المشاركين أهمية اعتماد استراتيجية وقائية خاصة بالمنطقة العربية، من خلال بلورة سياسات مشتركة لإنشاء نظام إنذار مبكر يضمّ مؤشرات حول المصادر المحتملة للنزاع، من أجل الحؤول دون تحوّل الخلافات إلى أزمات، والأزمات إلى صراعات، والصراعات إلى حروب. هذا مع الإشارة إلى ضرورة قيام المنظمات الدولية بالتدخل الإنساني لحماية المدنيين خلال النزاعات كما حصل في ليبيا وكوسوفو.

35- بالإضافة إلى ذلك، لفت المشاركون إلى أنّ البلدان العربية تعاني من نزاعات داخلية ونزاعات فيما بينها ونزاعات خارجية، وبالتالي يُمكن للإسكوا المساهمة في حل هذه النزاعات وتسهيل الانتقال من الديمقراطية التوافقية إلى الديمقراطية القائمة على المواطنة والعدالة. من جهة أخرى، دعا بعض المشاركين الإسكوا إلى المساهمة في ضبط الوسائط الاجتماعية والفضائية التي تؤدي إلى تأجيج الصراعات الداخلية وتفاقم الإحتقان بين الأطراف المتنازعة. وختم السيد شعبان الجلسة بتقديم لمحة موجزة عن كافة الاقتراحات المبنية أعلاه وهي:

(أ) التدخل الإنساني والإنذار المبكر؛
(ب) الطرق الجديدة لحل النزاعات بالطرق السلمية؛
(ج) المواطنة والديمقراطية.

جيم- مناقشة عامة

36- تناولت هذه الجلسة التي تولّى إدارتها السيد المهدي المبروك، خبير في الهجرة والتنمية، الأنشطة التي تنظمها الإسكوا لعاميْ 2012 و2013 والمطبوعات المقترحة للفترة عينها. فأبدى المشاركون تعليقاتهم بشأنها وطالبوا بزيادة بعض الأنشطة التي تعنيهم. ومن أبرز الاقتراحات في هذا الخصوص:

(أ) إمكانية إجراء دراسة حول مدى تأثير الثورات على التقارب بين الشعوب العربية؛

(ب) إمكانية إجراء دراسة للطبقة الوسطى في المجتمعات العربية من الناحيتين الاقتصادية والأنثروبولوجية؛

(ج) إيلاء موضوع العدالة الانتقالية وتفرعاتها الاهتمام اللازم؛

(د) إجراء دراسة ميدانية للتوازنات القائمة ما بين التحالفات التقليدية في المجتمعات العربية مثل القبلية والطائفية والتحالفات الحديثة كالتحالفات السياسية، والحزبية، والمهنية، إلخ؛

(هـ) التأكد من مدى تضمين الدساتير في كل من البلدان، ضمانات فيما يتعلق بالحقوق ومبادئ العدالة والمواطنة والشفافية دون إعطاء انطباع بالتدخل بالشؤون الداخلية لكلّ بلد؛

(و) عقد ندوات لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، والبدء بمتابعة تنفيذ القرارات المُتخذة؛

(ز) دراسة الملامح الاقتصادية والاجتماعية للشباب العربي والنخب السياسية الصاعدة، بالإضافة إلى دور المرأة في الثورات العربية؛

(ح) إجراء دراسات عن سوق العمل، والهجرة والعمالة، والهجرة المعاكسة.

37- وتمّ التركيز على أهمية متابعة التوصيات السابقة والمتراكمة.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

38- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذا الاجتماع رفيع المستوى في بيت الأمم المتحدة، في بيروت يومي 20 و21 أيلول/سبتمبر 2011، وقد توزّعت الأعمال على ست جلسات.

باء- الافتتاح

39- ألقت السيدة ريما خلف، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة افتتاحية استهلتها بالترحيب بالحضور وشكرتهم على المشاركة في هذا الاجتماع. ثمّ تطرّقت إلى الوضع الراهن في المنطقة، حيث تشهد بلداناً مثل تونس ومصر وليبيا مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، فيما تبذل بلدان أخرى جهوداً لتحقيق عدد من الإصلاحات التي تصبّ في مصلحة شعوبها. وقد أشارت إلى أنّ موجة الثورات العربية قد شكّلت نقطة تحوّل لا رجوع عنها. بالتالي، تواجه هذه البلدان عدداً من التحديات أهمّها القدرة على بناء مؤسسات ديمقراطية، وتعزيز الثقافة الديمقراطية، وكيفية إدارة تطلّعات شعوب المنطقة مع تجنّب حدوث انتكاسات مثل اللجوء إلى العنف والعودة إلى الأوتوقراطية. كما أشارت السيدة خلف إلى أنّ لهذه التحديات تأثير كبير على عمل الإسكوا، مؤكّدةً على ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد في العالم العربي عبر إدخال التعديلات اللازمة على الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في النموّ العادل والمستدام؛ والعدالة الاجتماعية والحكم السليم؛ والتكامل الإقليمي؛ والمعرفة والابتكار؛ والمناعة إزاء الأزمات والنزاعات والتصدي لها. وفي ختام كلمتها أكّدت السيدة خلف أنّ المشاركة في هذا الاجتماع ما هي إلاّ تعبير عن دعم الإسكوا والالتزام الوثيق بالنهضة العربية.

جيم- الحضور

40- حضر الاجتماع نخبة من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين المتخصصين في قضايا اجتماعية واقتصادية متنوعة. كما شارك في الاجتماع مجموعة من الأكاديميين البارزين وممثلين عن الهيئات الدولية والإقليمية، ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

دال- جدول الأعمال

41- ناقش المشاركون في هذا الاجتماع البنود المدرجة على جدول الأعمال، وتمّ إقراره.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

السيد أحمد بيضون
أستاذ
الجامعة اللبنانية
بيروت، لبنان
هاتف: 961-1-343478
فاكس: 961-1-749359
بريد إلكتروني: beydouna@cyberia.net.lb/ ey1943@gmail.comb

السيد باقر سلمان النجار
أستاذ في القانون الدولي
مدير المركز العالمي لجامعة جنوب أمريكا في واشنطن
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 97339402068
فاكس: 97317681835
بريد إلكتروني: drbaqer@gmail.com

السيد كلوفيس مقصود
أستاذ في القانون الدولي
مدير المركز العالمي لجامعة جنوب أمريكا في واشنطن
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 202-255-7565، 202-885-1612
نقال: 961-70826564، 202-363-4866 1
بريد إلكتروني: glsouth@american edu

السيد جورج قرم
خبير اقتصادي ومالي
أستاذ في جامعة القديس يوسف
بيروت، لبنان
هاتف: 961-1-370130
فاكس: 961-1-365697
بريد إلكتروني: gecorm@inco.com.lb info@georgescorm.com

السيدة هند محمد آل الشيخ
مستشارة سياسات وتخطيط
التنمية الاقتصادية
جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
جدة، المملكة العربية السعودية
هاتف: 966028082729
نقال: 9660505481626
بريد إلكتروني: hend.sheik@kaust.edu.sa

السيد عبد الحسين شعبان
علوم سياسية، قانون دولي
حقوق الإنسان
مكتب استشاري
بيروت، لبنان
هاتف: 961-1-859081، 961-3-140065
فاكس: 9611822379
بريد إلكتروني: dr_shaban21@hotmail.com

معالي السيدة مها محمد الخطيب
عضو مجلس الأعيان
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 96264634114، 96264641154
نقال: 962777555772
بريد إلكتروني: mahakhatib1@gmail.com Maha.khatib@senate.gov.jo

السيدة مريم سلطان لوتاه
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
جامعة الإمارات/العين
العين، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 97137136498، 97137132802
فاكس: 0504556558
بريد إلكتروني: maryam.lotah@uaeu.ac.ae

السيد مهدي مبروك
خبير في الهجرة والتنمية
أستاذ علم اجتماع
جامعة تونس
تونس، تونس
هاتف: 21698650343
بريد إلكتروني: mehdimabrouk@gmail.com

السيدة محيا زيتون
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة، جامعة الأزهر
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 2810 2404 (202)
نقال: 7745 126 016 (201)
بريد إلكتروني: mohayazaytoun@yahoo.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

السيد رغيد الصلح
خبير في التعاون والتكامل الإقليمي
أكسفورد، المملكة المتحدة
فاكس: 961-1-490566
هاتف أكسفورد 441865515621
فاكس: 441865514250
بريد إلكتروني: raghidelsolh@yahoo.com

السيد زياد عبد الصمد
مدير تنفيذي
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 961-1-319366
فاكس: 961-1-815636
بريد إلكتروني: abdel.samad@annd.org

معالي السيد طاهر كنعان
أستاذ باحث
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الدوحة، قطر
هاتف: 962 795515505، 962 65923676
962 65603350
بريد إلكتروني: taher.kanaan@gmail.com